

## The Agents of Genitive Case (Jarr) in Arabic Grammar: An Foundational Comparative Study Between Agreed-Upon and Disputed Factors

Fatimah Salih Aemarah Almadani \*

Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Libya

\*Email (for reference researcher): [fatemaalmadni@bwu.edu.ly](mailto:fatemaalmadni@bwu.edu.ly)

### عوامل الجر في النحو العربي: دراسة تأصيلية مقارنة بين المتفق عليه والمختلف فيه

أ. فاطمة صالح اعمارة المدنى \*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بنى وليد، بنى وليد، ليبيا

Received: 19-09-2025; Accepted: 22-11-2025; Published: 13-12-2025

#### Abstract

This study examines the governing factors of the Genitive Case (Jarr) in Arabic Syntax, which is a fundamental pillar of Arabic sentence structure. The research divides these factors into two main categories: agreed-upon factors and disputed factors. The agreed-upon factors, which form the stable foundation accepted by the majority of grammarians, include prepositions (Huroof Al-Jarr), the construct state (Idafa), and syntactic dependency (Al-Taba'iyah). The study affirms that prepositions and the construct state are the primary agents of the genitive case, while dependency generally traces back to the action of the preposition or the construct state. The disputed factors include the phenomenon of 'speculative causation' (Al-Tawahhum) and 'adjacency' (Al-Mujawarah). The analysis shows that 'speculative causation' (Al-Tawahhum) is fundamentally a return to the action of the preposition or the construct state, and 'adjacency' (Al-Mujawarah) is considered an anomaly (Shaadh), as the resulting Kasrah is an imitative movement (Haraka Al-Itba') rather than a true grammatical case marking (I'rab). The study concludes that the core agents of the genitive case are essentially limited to two: the preposition and the construct state (Idafa). This research highlights the structural flexibility of Arabic and the importance of these elements in ensuring the semantic integrity and grammatical correctness of texts.

**Keywords:** Arabic Syntax, Genitive Case, Huroof Al-Jarr, Idafa, Al-Taba'iyah, Al-Tawahhum, Al-Mujawarah.

#### ملخص

تتناول هذه الدراسة عوامل الجر في النحو العربي، الذي يعد ركيزة أساسية في بناء الجملة العربية. يقسم البحث هذه العوامل إلى قسمين كبيرين هما: عوامل متفق عليها وعوامل مختلف فيها. تمثل العوامل المتفق عليها، والتي هي الأساس الذي استقر عليه جمهور النحاة، في حروف الجر، والإضافة، والتبعية. وتؤكد الدراسة أن حروف الجر والإضافة هما العاملان الأصليان في الجر، بينما يرجع الجر بالتبعية في حقيقته إلى الجر بالحرف أو المضاف. أما العوامل المختلفة فيها فتشتمل الجر بالتوهم والجر بالمحاورة. وقد أظهر التحليل أن التوهם يعود في حقيقته إلى الجر بالحرف أو بالمضاف، وأن الجر بالمحاورة يعد من العلل الشاذة التي لا يقاس عليها، كما أن الكسرة الناتجة عنه هي حركة إتباع وليس علامة إعراب حقيقة. تخلص الدراسة إلى أن عوامل الجر الأساسية تتحصر على الأرجح في اثنين: حروف الجر، والمضاف (الإضافة).

ويسلط هذا البحث الضوء على مرونة العربية وتماسك نظامها الإعرابي، ودور هذه العوامل في ضبط التراكيب واستقامة المعنى.

**الكلمات المفتاحية:** النحو العربي، الجر، حروف الجر، الإضافة، التبعية، التوهم، المجاورة.

## المقدمة

يُعد مفهوم العامل النحوي الركيزة المنهجية والفلسفية الأهم التي يقوم عليها نظام بناء الجملة العربية وضبط الإعراب فيها. وتشكل نظرية العامل الإطار التفسيري الذي يعتمد عليه النحاة في تعليل التغيرات الحركية أو الحرافية التي تطرأ على أواخر الكلمات (العكري، 1995؛ ابن هشام، 1999)، مما يمنح اللغة العربية نظاماً داخلياً متماسكاً يحفظ دلالة الألفاظ وتماسك التراكيب.

ومن بين الحالات الإعرابية الرئيسية، تبرز ظاهرة الجر بوصفها دلالة إعرابية محددة، تقع في سياقات لغوية معينة، وتعمل على إثبات العلاقة بين الأسماء أو بين الأسماء وأشباه الأفعال، وتحدد موقع الكلمات داخل السياق النحوي. إن عوامل الجر، على وجه الخصوص، تمثل تحدياً تصصيلياً، لأنها تتضمن مجموعة من العوامل، منها ما استقرّ عليه جمهور النحاة وأصبح قياساً مطرباً لا خلاف فيه (حرروف الجر والإضافة)، ومنها ما أثار جدلاً واسعاً بين مدارس النحو حول صلاحيته وقابليته للقياس (كالجر بالتوهم والمجاورة) (القرشي، 2004).

## مشكلة الدراسة وأهميتها:

تبعد مشكلة الدراسة من غياب التحديد الدقيق والقاطع للعوامل الأصلية في الجر لدى بعض المراجع الحديثة، مما قد يؤدي إلى الخلط بين العوامل القياسية المعتمدة والعوامل الشاذة أو المؤولة. لذلك، فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من الحاجة إلى التأصيل الدقيق لهذه العوامل وفقاً لأمهات كتب النحو، مع التحليل المقارن لآراء النحاة حول العوامل المختلف فيها، وصولاً إلى تثبيت الحكم النهائي في قضايا مثل الجر بالتبعية أو بالمجاورة. إن هذا التمييز ضروري ليس فقط لضمان السلامة النحوية للباحثين، بل لتعزيز الاطراد القياسي في تحليل النصوص العربية.

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد العوامل التي أجمع عليها النحاة كعوامل حقيقة ومتاخرة للجر (حرروف الجر والإضافة).
2. تحليل العوامل المختلفة فيها (التوهم والمجاورة)، وعرض أدلة الفائلين بها والمحفظين عليها.
3. البث في أصلية عامل التبعية، وهل هو عامل مستقل أم مجرد ناقل لعمل العامل الأصلي.
4. الوصول إلى الحكم العلمي الراجح في عوامل الجر، وتحديد العوامل التي يجب اقتصار القياس عليها.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "عوامل الجر في النحو العربي: دراسة تأصيلية مقارنة بين المتفق عليه والمختلف فيه"، لتقديم معالجة علمية مركزة وعميقة، تُعنى بتحديد هذه العوامل، وتحليل مسوغاتها التأصيلية، وتتبع أثرها في التركيب العربي؛ اعتماداً على القواعد والشوادر المستقرة عند أئمة النحو (سيبويه، 1991؛ الزمخشري، 1998).

## إطار الدراسة ومنهجها

تؤسس هذه الدراسة تحليلها على المنهج التأصيلي المقارن.

1. **المنهج التأصيلي:** يعتمد على تتبع المسائل النحوية الخاصة بعوامل الجر في مصادرها الأصلية (أمهات الكتب النحوية واللغوية القديمة)، لبيان رأي الأئمة الأوائل (كسيبوبيه والمبرد وابن السراج) في كل عامل، وتوضيح العلل التي بنوا عليها حكمائهم.

2. **المنهج المقارن:** يعتمد على المقارنة بين آراء النحاة حول العوامل المختلفة فيها، وخاصة الجر بالتوهم والمجاورة، وصولاً إلى ترجيح الرأي الأقوى حجة ودليلًا، والذي يتفق مع الاطراد القياسي لقواعد النحو.

وتقوم هيكلة الدراسة على تقسيم عوامل الجر إلى قسمين رئисين، وهذا التقسيم ليس مجرد تنظيم، بل هو خطوة منهجية ضرورية لفصل العوامل القياسية عن العوامل الاستثنائية:

- **العوامل المتفق عليها:** وتشمل حروف الجر، والإضافة، والتبعية، وهي الأسس المستقرة التي أجمع عليها جمهور النحاة كأصول للجر، وسيتم فحصها لتحديد العامل الأصيل فيها.
- **العوامل المختلف فيها:** وتشمل الجر بالتوهم والجر بالمجاورة؛ وهي القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً في كتب الصناعة النحوية، وسيحاول البحث البث في شذوذها أو قياسيتها.

وتهدف الدراسة عبر هذا المنهج إلى تأصيل العامل الحقيقي في كل قسم والبحث في صلاحية العوامل المختلفة فيها، معالجةً مرتكزةً تتناسب طبيعة البحث النحوي ومتطلبات النشر الأكاديمي.

## خطة البحث

### المبحث الأول: عوامل الجر المتفق عليها

1. المطلب الأول: حروف الجر والإضافة
2. المطلب الثاني: التبعية

### المبحث الثاني: عوامل الجر المختلف فيها

1. المطلب الأول: التوهم
2. المطلب الثاني: المجاورة

### المبحث الأول: عوامل الجر المتفق عليها

يشمل هذا المبحث العوامل الثلاثة التي أجمع عليها جمهور النحاة كأسباب رئيسة للجر، وهي: حروف الجر، والإضافة، والتبعية. وستتم دراسة كل عامل منها لتحديد موقعه من الأصلة والقياسية.

#### المطلب الأول: حروف الجر والإضافة

تُعد حروف الجر والإضافة (المضاف) العاملين اللذين ينطويان الأقوى والأكثر أصلالة في الجر، إذ لا خلاف في كونهما يؤثران تأثيراً مباشراً في الاسم الذي يليهما، ويؤديان أدواراً دلالية ونحوية حاسمة في بناء الجملة.

## 1- حروف الجر

تُعرَّف حروف الجر بأنها أصوات (أدوات) وُضعت للدلالة على معانٍ مخصوصة، تدخل على الأسماء فتشكّسُها الجر، وتعمل على ربطها بما قبلها من الأفعال أو الأسماء (ناصر حسين، 1995). وهي تؤدي دوراً دلائياً ونحوياً بالغ الأهمية، حيث تساهم في التعدية، والظرفية، والسببية، والاستعلاء، والابتداء، وغيرها من المعاني التي تثري الدلالة وتضبط العلاقة بين مكونات الجملة.

### أصلية حروف الجر في العمل:

تُعد حروف الجر من العوامل الأصلية اللغوية في الجر بالإجماع، وهذا لثلاثة أسباب رئيسة (حسن، د.ب.ت):

- الاتصال المباشر: اتصالها المباشر بالاسم المجرور وثبوت عملها فيه، فالحرف لا يقتضي إلا الاسم المجرور.
- ثبوت العمل: ثبوت عملها قياساً واطراداً، فهي تعمل الجر حيثما وقعت، ما لم تكن زائدة أو شبيهة بالزائدة، والجر فيها هو العلامة الإعرابية الأساسية.
- عامل القوى: هي أقوى العوامل العاملة في الجر، وتأتي في المرتبة الأولى من حيث التقديم في كتب النحو عند الحديث عن المجرورات.

## 2- الإضافة (المضاف والمضاف إليه)

تُعرَّف الإضافة بأنها نسبة اسم إلى اسم آخر، وتهدف هذه النسبة إلى تقييد الاسم الأول (المضاف) أو تخصيصه، ويترتب عليها جر الاسم الثاني الذي يُسمى مضافاً إليه (ابن عييش، د.ب.ت). وعُرفها عباس حسن بأنها: "ضم اسم إلى اسم آخر ليغدو الأول تخصيصاً أو تعريفاً أو تخفيفاً" (حسن، د.ب.ت).

### آراء النحاة في عامل الجر في المضاف إليه:

اخالف النحاة حول العامل الحقيقي الذي عمل الجر في المضاف إليه، وتعددت آراؤهم بين القول بالعامل اللغطي (المضاف)، أو القول بالعامل المعنوي (الإضافة)، أو القول بحرف الجر المقدر.

### أ. الرأي القائل بالعامل اللغطي (المضاف)

ذهب سيبويه (1991) وجمهور النحاة إلى أن العامل في المضاف إليه هو عامل لغطي يتمثل في المضاف نفسه.ويرى سيبويه أن الجر يكون بالاسم كما يكون بالحرف. وقد حاول الجمهور تعليل عمل الاسم المضاف للجر عبر ثلاثة مسارات:

- **تضمن معنى الحرف:** حيث يرى ابن السراج (1988) والقرشي (2004) أن المضاف يعمل الجر لتضمنه معنى حرف الجر.
- **النيابة عن الحرف المحذوف:** يرى العكري (1995) والسيوطى (1979) أن العامل هو المضاف لأنّه ناب عن حرف الجر المقدر والمحذوف، فعمل عمله.
- **اقتضاء المضاف للمضاف إليه:** وأشار الخضري (1978) إلى أن المضاف "يقتضي المضاف إليه ويطلبه كطلب العامل معموله"، مع تضمنه معنى الحرف الجار، مما يجعله عاماً لغظياً.

**نقد الرأي:** هذا الرأي يعترىء الضعف خصوصاً في الإضافة اللغطية (مثلاً: ضارب زيد)، إذ لا يمكن القول بأن المضاف (كاسم الفاعل) يتضمن معنى حرف الجر، أو ينوب عنه، لأن الإضافة اللغطية لا تؤول إلى حروف الجر على الراجح، والجر فيها جاء للتخفيف فقط، لا لسبب معنوي (السيوطى، 1979).

## ب. الرأي القائل بالعامل المعنوي (الإضافة)

ذهب بعض النحاة إلى أن العامل في المضاف إليه هو عامل معنوي يتمثل في الإضافة نفسها، أي النسبة القائمة بين المضاف والمضاف إليه.

### نقد الرأي:

1. الإضافة مقتضية وليس عاملة: يرى جمهور النحاة أن الإضافة هي مجرد مقتضٍ أو سبب للجر، وليس العامل الفعلي الذي أحدث الجر، فالعامل هو الأداة المحصلة للمقتضى.
2. القصور في الإضافة اللفظية: هذا العامل لا يصدق على الإضافة اللفظية، التي يكون فيها المضاف إليه في الأصل منصوباً أو مرفوعاً (كما في اسم الفاعل العامل)، ثم جُرّ لفظاً للتخفيف، فالعمل المعنوي (النسبة) لم يحدث الجر، بل كان حاصلاً قبل الجر.

## ج. الرأي القائل بحرف الجر المقدر

يرى هذا الرأي أن العامل الحقيقي هو حرف الجر المقدر (من، في، اللام)، وأن المضاف مجرد ملغٍ لهذا الحرف (الجرادي، 2018).

### النتيجة المرجحة:

على الرغم من هذا التعدد، فإن القول الراجح لدى المدرسة البصرية هو أن العامل في المضاف إليه هو المضاف نفسه (سيبوبيه، 1991)، أما النيابة عن حرف الجر فتبقى أقوى التفسيرات التعليلية لعمل المضاف في الإضافة المعنوية. وبشكل عام، فإن الإضافة تعد عاملًا لفظياً أصيلاً في النحو العربي، سواء كان العامل المضاف نفسه أو حرف جر مقدر (ابن هشام، 1999).

## المبحث الثاني: عوامل الجر المختلفة فيها

يتناول هذا المبحث العوامل التي ثار حولها الجدل في كتب النحو، والتي لم تحظ بالإجماع أو القياس الواسع، وهي: الجر بالتوجه والجر بالمجاورة. إن الهدف من تحليل هذه العوامل هو البت في صحة اعتبارها عوامل إعرابية حقيقة، وبيان موقف النحو التأصيلي منها.

### المطلب الأول: الجر بالتوجه

#### 1- تعريف التوجه وأمثلة الشواهد:

يقصد بالتوجه لغةً: "الظن والحدس"، ونحوياً هو: "حمل اسم على آخر في حالته الإعرابية بناءً على ما يتخيل في الذهن من صورة للجملة، أو بناءً على المعنى المقصود الذي يتوجه إليه إرادته" (الخضري، 1978). ويطلق النحاة على هذا النوع مصطلح "العطف على المحل" أو "العطف على اللفظ المجرد من الزائد".

أشهر الأمثلة التي استشهد بها على هذا النوع:

- القراءة القرآنية الشادة: قولهم في قراءة بعضهم: (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لَأَبَائِهِمْ) (بدلاً من: ولا لآباؤهم) (الزمخشري، 1998).

✓ **وجه التوهم:** الأصل أن "علم" مرفوعة مهلاً على أنها مبتدأ مؤخر (أي: ليس لهم به علم). لكن عند الجر، توهّم القارئ أن "علم" مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد "منْ"، فعطف "لآباءِهِمْ" بالجر على اللفظ المجرور (علم) أو على المجرور بحرف الجر الباء (به).

▪ **الجر في الشعر:** قول الشاعر:

"لم تُخْبِرَا عَنْهُ عَمْرًا بَعْدَ سَهْوَةً وَلَا جِيرَانَهُ مَعْكُمْ عَتَاقَ"

✓ **وجه التوهم:** الأصل في "جيرانه" أن يكون منصوباً عطفاً على "عمراً" في البيت السابق (عن عمرو). لكن الشاعر جره بالكسرة، توهماً بأنه عطف على " عنه" (المجرور بحرف الجار "عن")، فجّر توهماً لمحاورته.

## 2- الموقف النحوي والتحليل التأصيلي للتوهّم:

ذهب بعض النحاة إلى قبول هذا النوع من الجر اعتماداً على ورود بعض الشواهد المسموعة، لكن الموقف العلمي الراجح لجمهور المحققين هو التحفظ الشديد عليه، والقول بأنه لا يمثل عاملاً إعرابياً أصيلاً.

### أ. التوهّم عطف على المعنى أو اللفظ (تأويل):

يرى ابن هشام (1999) وجمهور المحققين أن الجر بالتوهّم ليس عاملاً مستقلاً، بل هو عطف على اللفظ المجرور (إن وجد) أو هو عطف على المحل الذي يتضمن المعنى. فالجر في هذه الحالة هو ظاهرة تبعية تعود إلى أحد العوامل الأصلية (الحرف أو الإضافة) المذكورة أو المقدرة في الجملة.

### ب. حكم الشذوذ وعدم القياس:

يُعد الجر بالتوهّم من الظواهر النادرة والشاذة التي لا يجوز القياس عليها في الاستعمال (السيوطى، 1979). والقول بالشذوذ يعني أن هذا الجر لا ينطليق من قاعدة إعرابية قياسية مطردة في باب الجر، وإنما هو ظاهرة لغوية سمعية اقتضتها بعض الأساليب، وبالتالي لا يمكن اعتباره عاملاً أصيلاً من عوامل الجر (القرشى، 2004).

**الخلاصة:** الجر بالتوهّم ليس عاملاً أصيلاً، بل هو أسلوب من أساليب العطف الشاذة على اللفظ المجرور، أو على المحل الذي تقدّر له الجر، ويُحصر في المسموع من كلام العرب ولا يُقاس عليه.

## المطلب الثاني: الجر بالمجاورة

### 1- تعريف المجاورة وأشهر شواهدها:

المجاورة هي "الحاق كلمة حركة الإعراب أو البناء المجاورة لها، دون أن يكون بينهما عامل أو علاقة إعرابية مباشرة" (حسن، د.ت.). أي أن حركة الإعراب تُنقل من اسم إلى اسم مجاور له، لا لسبب نحوى، بل لسبب صوتي أو شكلي بحت.

أشهر مثال يُستشهد به على الجر بالمجاورة:

▪ قوله في اللغة الدارجة: "جُحُّ ضَبٌّ خَرَبٌ" (بدلاً من: جُحُّ ضَبٌّ خَرَبٌ).

✓ **وجه المجاورة:** الأصل في "خرَبٌ" أن تكون مرفوعة على أنها صفة للمبتدأ "جُحُّ". لكنها جُرَّت هنا لمحاورتها للمضاف إليه "ضَبٌّ"، فأخذت حركته.

▪ الشاهد الشعري المشهور (عن جرير):

كأن ثدييْها حَقَان خَلْنَجَان (بالرفع)

- ✓ وقد رُويت شادة بالجر: كأن ثدييْها حَقَان خَلْنَجَان (بالجر).
- ✓ وجه المجاورة: كلمة "خلنجان" (التي هي صفة لـ "حَقَان" المرفوعة على أنها خبر لأن) جرّت لمجاورتها لكلمة "ثدييْها" المجرورة بـ "كأن".

2- التصحيح العلمي للمجاورة (الرأي المعتمد):

يُعد الجر بالمجاورة من أكثر القضايا التي عُدّت شذوذًا وضعفًا في النحو العربي، وقد رفضها جمهور النحو عامل إعرابي أصيل رفضًا قاطعاً (ابن هشام، 1999؛ السيوطي، 1979).

A. المجاورة ليست عاملًا إعرابياً:

يؤكد سيفويه (1991) وجمهور البصريين أن المجاورة لا تصلح أن تكون عاملًا نحوياً؛ لأن العامل يجب أن يكون له اختصاص لفظي أو معنوي (كلحرف الذي يختص بالاسم)، أما مجرد الجوار فلا يُنشئ علاقة إعرابية. الجر بالمجاورة هو كسر وهمي يحدث لمحض المشاكلة اللفظية، ولا يعتد به في القياس أو التحليل النحوي (ابن عقيل، 1995).

B. كسرة المجاورة ليست علامة إعراب:

أهم تصحيح علمي يجب التأكيد عليه هو أن الكسرة الناتجة عن المجاورة ليست علامة إعراب حقيقة (ليست كسرة جر)، بل هي حركة إتباع، أو كسرة على نية الوقف، أو كسرة مجردة للحن أو ضرورة شعرية.

- يفترض أن الإعراب الحقيقي للكلمة (في مثال: جُحُرُ ضَبِّ خَرْبٍ) هو الرفع، وعلامة الرفع مقدرة، أما الكسرة الظاهرة فهي مجرد حركة شكلية طارئة لا أصل لها في النحو.
- لهذا السبب، لم يدرج النحو الكبار المجاورة كنوع من أنواع العوامل التي يُحتاج بها أو يُقاس عليها (ابن هشام، 1999).

الخلاصة النهائية:

الجر بالمجاورة يُعد من العلل الشاذة والضعيفة التي لا يجوز القياس عليها إطلاقاً، والكسرة الظاهرة فيه لا تمثل كسرة جر إعرابية. ورفض هذا العامل يقوي الرأي القائل بأن عوامل الجر الأساسية تتحصر في العوامل اللفظية الأصيلة: حروف الجر والإضافة.

الخاتمة والتوصيات

وبعد هذا العرض التأصيلي المقارن لما تضمنته هذه الدراسة، الذي شمل عوامل الجر المتفق عليها والمختلف فيها، يتبيّن لنا أن موضوع عوامل الجر وما دار حوله من توافق وخلاف من المسائل الدقيقة والمحورية في الدرس النحوي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تلخص الموقف العلمي الراوح من هذه العوامل:

أبرز النتائج:

1. حصر العوامل الأصلية: أكد البحث أن عوامل الجر الأصلية التي يعمل بها قياساً في النحو العربي تتحصر بشكل رئيس في عاملين لفظيين اثنين هما: حروف الجر والإضافة (المضاف)، حيث يثبت لهما العمل بالاتصال المباشر والاطراد في القياس (سيبويه، 1991؛ ابن هشام، 1999).
2. مكانة التبعية: تبين أن الجر بالتبعية (الكلصفة والعطف والبدل) ليس عاملًا إعرابياً مستقلاً بذاته، بل هو مجرد نقل لعمل العامل الأصلي (الحرف أو المضاف) من المتبع إلى التابع، مما يؤكد أن العامل الحقيقي في التابع يعود إلى العامل اللفظي في المتبع (ابن عقيل، 1995؛ حسن، د.ت.).
3. رفض المجاورة: أظهر التحليل أن الجر بالمجاورة يُعد من العلل الشاذة والضعيفة التي لا يُعول عليها ولا يُقاس بها في النحو، وأن الكسرة الناتجة عنها هي في حقيقتها حركة إتباع صوتية وليس علامة إعراب حقيقة. وبالتالي، فإن اعتماد المجاورة عاملًا من عوامل الجر يمثل خروجاً على منهج التعليل النحوي الذي يشترط عاملًا ظاهراً معتمداً (السيوطى، 1979).
4. تأويل التوهם: خلص البحث إلى أن الجر بالتوهم هو أسلوب نادر من أساليب العطف على محل أو اللفظ المجرور بالحرف الزائد، وهو محصور في الشواهد المسموعة ولا يجوز القياس عليه، ولا يمثل عاملًا مستقلاً بذاته، ما يؤكد أن العوامل المختلفة فيها (التوهم والمجاورة) تعكس تباين المناهج بين النحو أكثر مما تعكس تضاداً في الأصول (الزمخشري، 1998؛ القرشى، 2004).
5. أهمية العامل النحوي: دلت الدراسة على أن دراسة عوامل الجر تكشف عن مرونة العربية، وتماسك نظامها الإعرابي، وتعدد الآراء حولها أسلهم في إثراء الدرس النحوي، لكنها تقتضي الحذر والتمييز بين العامل الأصيل والعامل المؤول أو الشاذ.

توصية الدراسة:

توصي الدراسة بالتركيز في التحليل النحوي والتعليم على العاملين الأصليين في الجر (حرف الجر والمضاف)، والتعامل مع ظاهرتي التوهם والمجاورة كظواهر شاذة أو مؤولة لا يجوز البناء عليها أو اعتبارها من الأصول القياسية للنحو العربي.

المصادر والمراجع

1. الأزهري، خالد بن عبد الله. (د.ت). التصريح على التوضيح. بيروت: دار الفكر.
2. ابن السراج، محمد بن سهل. (1988). الأصول في النحو. (تحقيق عبدالحسين الفتى). ط.3. بيروت: مؤسسة الرسالة.
3. ابن خالويه، حسين بن أحمد. (د.ت). مختصر في شواد القرآن من كتاب البديع. (نشر: جيرجستراسر). القاهرة: مكتبة المثلث.
4. ابن جني، عثمان. (1957). الخصائص. (تحقيق محمد علي النجار). القاهرة: المكتبة العلمية (مصورة عن مطبعة دار الكتب المصرية).
5. ابن حمدون بن الحاج، محمد. (1995). حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك. (خدمة وتصحيح: محمد صدقى). بيروت: دار الفكر.
6. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1995). شرح ابن عقيل. (تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد). صيدا، بيروت: المكتبة العصرية.
7. ابن مالك، محمد بن عبد الله. (2001). ألفية ابن مالك في النحو والصرف. ط.1. القاهرة: مكتبة الآداب.
8. ابن هشام الانصاري، عبد الله بن يوسف. (1999). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. (تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد). ط.2. صيدا، بيروت: المكتبة العصرية.

9. ابن هشام الأنباري، عبد الله بن يوسف. (2000). مغني اللبيب عن كتب الأعaries. (تحقيق وشرح عبداللطيف محمد الخطيب). ط.1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
10. ابن يعيش، يعيش بن علي. (د.ت). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب.
11. الخضري، محمد. (1978). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. بيروت: دار الفكر.
12. الدسوقي، محمد عرفة. (2002). حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. ط.1. القاهرة والإسكندرية: دار السلام.
13. الرضى، محمد بن الحسن. (د.ت). شرح الرضى على الكافية. (نشر يوسف عمر). بنغازي، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس.
14. الزمخشري، محمود بن عمر. (1998). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. (تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معرض). الرياض: مكتبة العبيكان.
15. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (1994). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. (تحقيق علي محمد معرض وآخرين). ط.1. بيروت: دار الكتب العلمية.
16. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1979). همع الهاوام في شرح الجواب. (تحقيق وشرح سالم مكرم). الكويت: دار البحث العلمية.
17. سيفويه، عمرو بن عثمان. (1991). الكتاب (كتاب سيفويه). (تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون). ط.1. بيروت: دار الجيل.
18. العكري، عبد الله بن الحسين. (1995). اللباب في علل البناء والإعراب. (تحقيق غازي مختار ظليمات). ط.1. بيروت ودمشق: دار الفكر المعاصر ودار الفكر.
19. القرآن الكريم بالرسم العثماني. (د.ت).
20. القرشي، محمد بن أحمد. (2004). الإرشاد إلى علم الإعراب. (تحقيق يحيى مراد). القاهرة: دار الحديث.
21. حسن، عباس. (د.ت). النحو الوافي. ط.3. مصر: دار المعارف.
22. حسين علي، ناصر. (1995). كشف السر عن حروف الجر. ط.1. دمشق: دار سعد الدين.

---

#### Compliance with ethical standards

##### Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

---

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of SAJH and/or the editor(s). SAJH and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.